نظام الرعاية الاجتماعية بين الريع وضرورة الإصلاح

ياسين اعليا

باحث في الاقتصاد والسياسات العمومية، جامعة ابن طفيل.

عرت أزمة جائحة فيروس كورونا عن إشكالية متعمقة في البنيتين الاقتصادية والاجتماعية للمغرب. فلطالما تعالت الأصوات والاحتجاجات في صفوف الأجراء وعموم المواطنين حول الاختلالات المرصودة بخصوص الانخراط في نظام التغطية الاجتماعية (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي) ونظام المساعدة الطبية (الراميد)، حيث يعمد الكثير من المشغلين إلى عدم التصريح بكل المشتغلين في إطار مقاولاتهم، أو التصريح الكاذب لتخفيف النفقات المرتبطة المساهمات في أنظمة التغطية الاجتماعية الإجبارية. فيما يعرف نظام المساعدة الطبية الموجه أساسا للفئات الهشة من غير المنخرطين في مختلف أنظمة التغطية الصحية انخراط فئات ميسورة بغاية الاستفادة من مجانية الخدمات الصحية العمومية. ومع إطلاق تنزيل إجراءات الدعم الممنوح للفئات المتضررة من توقف النشاط الاقتصادي المرتبط بآثار أزمة كورونا، انكشف الوجه المستتر من أزمة الأنظمة الاجتماعية، ووجد الكثيرون أنفسهم خارج قوائم المؤمنين والمستفيدين، وذهب جزء من التعويضات لغير مستحقيها مما يكرس أزمة مرتبطة بالبنى الريعية للنسيج الاقتصادي والاجتماعي المغربي. وطالت الاتهامات وزراء ممارسين وعدد كبير من المقاولات وتم استغلال الأزمة لتصفية حسابات سياسوية ضيقة ركزت على الشجرة البارزة بينما تناسى الجميع غابة الفساد الممتدة والمتوحشة. ومن أجل الخروج من هذه المقاربة التسطيحية، وجب بسط الإشكال المطروح بطريقة علمية، والاستعانة بالأرقام التي تعكس حجمه ومدى تأثيره على المواطنين المغاربة.

لقد بلغ مجموع السكان النشيطون 12.08 مليون نسمة حسب إحصاءات المندوبية السامية للتخطيط برسم سنة 2019 بمعدل نشاط 45.8%، بينما يصل عدد العاطلين إلى 1.1 مليون شخص نهاية نفس السنة بمعدل بطالة 9.2%. وبإلقاء نظرة على الإحصائيات الرسمية لصندوق الضمان الاجتماعي، يبلغ عدد المنخرطين في الصندوق 3.54 مليون أجير يمثلون 29.3% من مجموع الساكنة النشيطة، إذا أضفنا إليهم 564.549 موظفا مدنيا (تقرير الموارد البشرية للوظيفة العمومية الصادر عن وزارة الاقتصاد والمالية 2019) و210 آلاف عسكري نشيط (بحسب تقرير كلوبال فاير باور 2020) من الخاضعين لنظام تغطية منظمات الاحتياط الاجتماعي العمومية، نتساءل عن التغطية الاجتماعية للفئة المتبقية من الساكنة النشيطة التي

تتجاوز 7.7 مليون نسمة، وعن قدرة منظومة المساعدة الطبية راميد عن استيعاب هذا الكم الهائل من جهة، وعن أحقية جزء منها في الاستفادة من هذا النظام. ولعل التبرير الذي قد يقدمه البعض لتفسير هذا الوضع غير الطبيعي هو مستوى الأنشطة الاقتصادية غير المهيكلة في البنية الاقتصادية المغربية، والتي قدرها بنك المغرب في تقريره السنوي 2018 بنسبة 31% من مجموع الناتج الداخلي الخام، لكننا نستدرك ونقارن هذه النسبة مع نسبة 63.7% من الساكنة النشيطة المتواجدة خارج أنظمة التغطية الاجتماعية.

التغطية الاجتماعية رهان لم يكتمل

عملت الدولة المغربية منذ أكثر منذ مطلع الألفية الجديدة على التجديد المتواصل للترسانة القانونية المتعلقة بأنظمة التغطية الاجتماعية. ويعد القانون 65.00 الإطار القانوني المنظم لهذه العملية، مع استمرار العمل على تجويده وتحسينه. فقد نص القانون المذكور على تأسيس الوكالة الوطنية للتأمين الصحي بينما تم توكيل صندوق الضمان الاجتماعي والصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي بتسيير نظام التأمين الإجباري الأساسي. ومنذ صدور هذا القانون عملت الحكومة المغربية على توسيع الفئات المعنية بالانخراط الإجباري لتشمل الطلبة الجامعيين ومتدربي مؤسسات التكوين المهني، ويبقى العمال المنزليون آخر الفئات النشيطة التي استفادت من إلزامية التصريح لدى صندوق الضمان الاجتماعي ابتداء من 03 يونيو 2020. كما أطلق الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بوابته الإلكترونية "ضمانكم" سنة 2003 وعمل على تطوير رقمنة الخدمات وتطوير تطبيق يحمل على الهواتف الذكية يتيح مباشرة عمليات التصريح للمشغلين ومتابعة الملفات للأجراء.

ينص القانون 65.00 على وقوع إلزامية الاشتراك على المشغل ووقوع المبالغ المدينة على عاتقه انطلاقا من تاريخ استحقاقها مع غرامة تساوي 1% عن كل شهر تأخير. وتتراوح الغرامات عن عدم تسجيل المأجورين بين 5000 و50.000 درهم، مع الخضوع للعقوبات المنصوص عليها في القانون الجنائي المغربي في حالة التصريح الكاذب أو تزوير المعطيات الخاصة بالعاملين في المقاولات المصرحة. وتعمل هيئة مفتشي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على مراقبة مطابقة تصريحات المشغلين للواقع في المقاولات إثر عمليات المراقبة الدورية أو بعد تلقي شكايات من الأجراء بخصوص عدم استفادتهم من التصريح الإجباري. وإذا بدت الإجراءات والقوانين السارية كفيلة بضمان حقوق الأجراء، فإن مقارنة رقمي 252.145 مقاولة مصرحة و180 مفتش يضع علامة استفهام كبيرة حول قدرة الصندوق على تطبيق النصوص القانونية وضبط المخالفين وإيقاع العقوبات الزجرية على ضعفها.

على صعيد آخر، تواصل السلطات المغربية برنامجها لتوسيع التغطية الصحية في إطار نظام المساعدة الطبية راميد بغية بلوغ معدل تغطية صحية يصل 90% من الساكنة سنة 2025. فإلى حدود شتنبر 2019، بلغ عدد المستفيدين من برنامج راميد 14.4 مليون شخص (هذا الرقم يخص جميع الفئات النشيطة وغير النشيطة) مما رفع نسبة التغطية الطبية إلى 64% حسب الوكالة الوطنية للتأمين الصحي. وفي إطار الحد من أثار جائحة كورونا اعتمدت لجنة اليقظة الاقتصادية معيار الانخراط في نظام المساعدة الطبية للاستفادة من التعويضات المقررة، غير أن العملية شابتها عدة اختلالات بسب استفادة مجموعة من غير المستحقين باعتراف وزير الداخلية المغربي في لجنة الداخلية بمجلس النواب المغربي (جلسة 29 أبريل 2020).

هل من حلول للوضع الحالي؟

لا يمكن بأي حال من الأحوال فصل هذه الوقائع عن تغول الفساد كممارسات تجذرت في عقلية الفاعل الاقتصادي المغربي، سواء تعلق الأمر بالمشغل أو الأجير. فالمقاولات التي لا تصرح بكامل أجرائها أو تخفض تصريحاتها هي نفسها التي تقدم تصريحات جبائية كاذبة وتمارس التهرب الضريبي. في مقابل ذلك، المواطن الذي يتقدم للاستفادة من تغطية صحية تخص الفئات الهشة أو من تعويضات هزيلة، هو نفسه المواطن الذي يتمنى أن ينال نصيبه من الرخص والمأذونيات الريعية، ويتطاول على الملك العمومي ويخرب المنشآت العامة ويشجع الرشوة منحا أو استفادة... وهكذا فإن الحلول المقترحة لتجاوز هذا الوضع تبقى صالحة لمواجهة مختلف مظاهر الفساد، ولعل أهمها تعزيز رقمنة الإدارة والممارسات التصريحية الضريبية منها وغيرها، ناهيك عن تعزيز التشريع الجزري وإصلاح منظومة

القضاء في أفق تهييئها لتنزيل القوانين المتعلقة بمحاربة الاغتناء غير المشروع، وفتح المجال الاقتصادي وتعزيز الحرية الاقتصادية وإلغاء كل أشكال الاستفادة الريعية، ومحاربة الاسترزاق السياسي وفصل السلطة السياسية عن الرأسمال...

وخلاصة القول، تبقى إشكالية نظام الرعاية الاجتماعية وجها من الأوجه القبيحة للمنظومة الاجتماعية المكرسة للتفاوتات، والمورثة لمظاهر الفقر وضعف مؤشر الصحة العامة، وتجذر الهشاشة وضعف استثمار الرأسمال البشري في المجال الاقتصادي... ولا سبيل لتجاوز هذه المعيقات سوى بسياسة مندمجة تطال جميع مناحي الشأن العام ترمي إلى استئصال ورم الفساد ومحاربة مسبباته أكثر من السياسات العمومية الحالية التي تكتفي باستكشاف أعراضه، والتي نأمل اعتمادها في أقرب الآجال.